

خلفه ذلك على الاقرار خلاف حد العرف لان الدعوى فيه سرط المحلل احقر فمر على اقرار الدعوى
وان فيه حق العدم فمر على خد العدم من شدة وقبل شدة اسهر وقوله فلا ساهاده لغير من
بمه الخدب عرف ما ساهاده المشروط ومن وطى احسنه فمادون الفرج ما نخذها عر لا ارجح
حرمة لس فيها حد مقرر فمر على محصل يعونته وادسه والعبر ما دس دون الحد قوله
ولا يثبت من وطى جارية ولده الى اخره الاصل في هذا ان الرنا الموح للحد وطى الرجل المراه في غير
الملك وسبه الملك ان الحد قد سدرى بالسباب للحدب والسبه نوعان سبه في الفعل
وهو ان يظن غير دليل الحد لئلا يشبهه في المحل وهذه اما كون بوجود الدليل الدال على
الحل لانه امسح علمه ما بع وهذه بسقط الحد سواء علم الخريه او لم يعلم كوطى جارية لان
لعله صلى الله عليه وسلم اب وما لا لا بك او رب سبه في المحل لان حصصه نصفى سوب
الملك الاب الا انه ركب حصصه بالا حجاج فمكن السبه لان السبه دلاله الدليل مع حذف
الدلول والسبه في الفعل بسقط الحد لا ادعى المحل والا فلا كوطى جارية ابية وامه ورجحه
لانه لا سبه في المحل الا ان من ها ولا واسطاطي المال فظنه في الاستماع بهذا بورت شته
في الفعل وقد بان انظر بسقط الحد قوله لانه لس موضع الاستثناء لانه لا يشوبه
في المال عاده ولذا نقل سهاده احدهما على الاخر قوله لانه موضع الاستثناء لا خير
النساء انها امراه دليل بورت سبه ان خير الواحد يجوز قبوله في امور الدين والمعاملات
اذا احاطت به وقال ابن مولى يعني لك هذه ووقع في ملكك احاصاده خل لك
ان طاهها قوله وعلمه المهر اى مهر المثل كذا اقضى على ربه وروى ان احسنه سل عر
الحور ووا احسن فرقت امراه دل واحد منهما الى روح احبها فلم يطوا لك حتى اصحوا
مرد ذلك لاني حسنه قال لطلو دل واحد منهما امراه بطلعه ثم روج دل واحد منهما المراه
التي دخلها قوله لانه موضع الاستثناء اذا المر كذا فسا ليه انها اذا روف اليه ويرجع
الاشياء لان الانسان لا يبر من امرانه ومن غيرها في اول الوهلة فاما اذا المر روف اليه
وبطلت النعمه معه ومن امرانه فلا تشبهه عليه قوله لا يثبت عليه عدل حسنه سوا
علم ملك ولم يعلم كنه موجه عمومه اذا علم ملك وعندهما ان كانا ملكا عليه الحد

[illegible]